في تقريرها السنوي حول التوجهات التقنية للعام 2016

«بوز ألن هاملتون» تتوقع تنامي التهديدات السيبرانية في 2016

كشف تقرير التوجهات التقنية الصادر عن شركة "بوز الن هاملتون" لعام 2016 عن أهم التوجهات المتوقعة للعام المقبل، والتي شملت تعزيز توظيف البيانات الضخمة بصفتها ميزة تنافسية، والتعامل مع التهديدات المتزايدة على الأمن السيبراني، والتأثير الأكبر للأجهزة المترابطة – إنترنت الأشياء. وتمثل هذه التوقعات جزءاً من تقرير التوجهات الذي تصدره "بوز الن هاملتون" والذي يحدد التقنيات والخدمات التي ستحقق نجاحات تجارية في منطقة الشرق الأوسط وسائر أرجاء العالم خلال الأشهر الـ 12 القادمة.

مع تزايد أهمية التكنولوجيا في الاقتصاد العالمي، والدور المحوري الذي تلعبه في مجال الابتكار في المؤسسات، يمثل الانتقال المبكر لتبني هذه التقنيات وتوظيفها ميزة تنافسية هامة، كما أوضحت شركة "بوز ألن هاملتون". وتصدرت كل من تحليلات البيانات الضخمة، والتحولات التي تشهدها شبكة الإنترنت، وتزايد التهديدات التي تطال الأمن السيبراني، قائمة التوجهات التقنية لعام 2016، والتي شملت تسع توجهات هامة تقول الشركة انها ستمثل أهمية خاصة للشركات في المنطقة خلال العام المقبل.

وكانت دراسة أخرى أصدرتها "بوز ألن هاملتون" في وقت سابق من العام الجاري قد كشفت عن أن حقول النفط في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي قادرة على زيادة إنتاجيتها بما تصل نسبته إلى 8 في المئة من خلال تحسين طريقة تسجيل البيانات وتوظيفها ودمجها في عملية اتخاذ القرارات، ما قد يسهم في التعامل الفاعل مع تدني أسعار النفط عالمياً.

وفي إطار تعليقه على التقرير، أكد الدكتور ماهر علي نايفه، نائب رئيس أول في بوز الن هاملتون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على أن دول مجلس التعاون الخليجي تشهد تطوراً كبيراً ومتسارعاً، مدفوعاً بحجم الزيادة السكانية والتنمية الاقتصادية الواسعة الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد مخاطر التهديدات السيبرانية بشكل كبير، وهي مسألة أصبحت تمثل تحدياً هاماً في العصر الذي باتت فيه الرقمنة تشكل سمته الأساسية. وقد أشار الدكتور ماهر إلى تحول نشطاء القرصنة عبر الإنترنت عن المؤسسات الغربية باعتبارها الهدف التقليدي، نحو الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي تشهد نمواً يتجاوز في إيقاعه سرعة تطوير البنى التحتية للأمن السيبراني، مؤكداً في الوقت نفسه

على أن الاستفادة الحقيقية من تحليلات البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء خلال عام 2016، يتطلب ضمان حقوق الملكية الفكرية للشركات الأساسية، من خلال تبني استراتيجيات دفاعية فاعلة.

ووفقا لتقرير «بوز ألن هاملتون»، ستكون التوجهات التقنية التسعة الأكثر تأثيراً على عالم الأعمال خلال عام 2016 هي التالية:

– ازدياد نقاط الضعف الأمنية – يتميز العصر الحالي بنزعة واسعة نحو الاستعانة بالمصادر الخارجية، وهو ما يزيد من المخاطر الأمنية بشكل كبير. الأمر الذي سيدفع الشركات إلى طلب مستويات أعلى للأمن السيبراني من الشركاء ومزودي الخدمات والمنتجات في كافة مراحل التنفيذ، من جهة أخرى تساعد تقنيات الرقابة القائمة على الخوارزميات في تخفيض المخاطر وتحديد الشركاء المناسبين وخفض التعرض للتهديدات السيبرانية.

– الإنترنت المظلم – المساحة الأضخم لعالم الجريمة عبر الإنترنت– من المتوقع أن تتنامى مخاطر الهجمات السيبرانية التي تواجهها الشركات بشكل كبير، حيث تمثل الهجمات التي تدعمها الحكومات وتلك الناجمة عن الجريمة المنظمة ونشطاء القرصنة عبر الإنترنت المصدر الكلاسيكي لهذه المخاطر. وتعود هذه الزيادة الواسعة في المخاطر إلى توفر أدوات القرصنة في «سوق» خفي ومفتوح يُطلق عليه اليوم اسم «الإنترنت المظلم». وخلال العام القادم، سيسهم توفر أدوات القرصنة على الإنترنت ومصادر أخرى، بأسعار منخفضة وبعمليات شراء سهلة، إلى جعل الجريمة السيبرانية أمراً ممكناً حتى بالنسبة

ماهر علي نايفه

للأشخاص الذين يتمتعون بالمهارات الأساسية في مجال الكمبيوتر.

– انتهاء عصر الحلول الأمنية الجزئية، وانطلاق عهد الحماية الأمنية من خلال تقنيات الاكتشاف المتكاملة – تقوم الاستراتيجيات الأمنية التي تتبناها غالبية الشركات حالياً على الحلول الجزئية، وهذا لن يكون كافياً بعد اليوم لحماية الشركات، التي أصبحت تحتاج إلى حلول أمنية متكاملة. فإذا استمرت هذه الاستراتيجيات والميزانيات المخصصة لها على حالها، ستكون النتيجة عدداً كبيراً من الأدوات المنفصلة التي يصعب إدارتها، وستترك حتماً ثغرات أمنية غير محمية. ستعمل الشركات على التعاطي مع هذه المسألة من خلال طلب حلول أمنية متكاملة.

– الجمع بين حلول الأمن السيبراني والتحليلات للوصول إلى دفاعات أمنية قوية – تمتلك الشركات التي تطبق مبادرات قوية للأمن السيبراني حجماً كبيراً من البيانات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دفاعاتها الأمنية. ويعد التكامل بين حلول الأمن السيبراني والتحليلات الضمانة الحقيقية لاكتشاف المخاطر في الوقت المناسب. وبهدف التوظيف المثالي لبياناتها الحالية، ستستثمر الشركات في «مراكز دمج» سيبرانية، تجمع بين مختلف أنواع البيانات والتحليلات لتقديم رؤية معمقة للمخاطر.

– إنترنت الأشياء يكشف عن فجوة هامة في توفر المتخصصين في الأمن السيبراني والتحليلات – على الرغم من انتشار الأدوات والبرمجيات والتقنيات، يبقى الدور الأساسي في يد المتخصصين الذين يراقبون نشاط الشبكات في الوقت الحقيقي. ومع تطور نزعة إنترنت الأشياء، سيكون مطلوباً من عملية المراقبة أن تشمل مليارات العناوين الرقمية على الإنترنت، ويعني هذا تعاظم الحاجة إلى المتخصصين في مراقبة وتحليل المخاطر والتعامل معها.

– الذكاء الاصطناعي يغير ملامح قوة العمل – يطرح التساؤل عن قدرة الذكاء الإصطناعي على الحلول مكان قوة العمل البشرية جدلاً واسعاً. إلا أننا اليوم نشهد بدايات توجه من هذا النوع، حيث يسهم الذكاء الاصطناعي اليوم في تغيير نوعية الخبرات المطلوبة في موقع العمل. من الطبيعي أن يؤدي تبني الذكاء الاصطناعي وتعلم الأجهزة إلى تعزيز الأتمتة، مما ينتج عنه تقلص الحاجة إلى الموظفين في التعامل مع المهام العادية والروتينية، بالتزامن مع زيادة الحاجة إلى خبرات بشرية إبداعية لديها نظرة معمقة في مواجهة المسائل الأكثر تعقيداً. أي سيكون هناك طلب مستمر على مهارات تنقل العمل إلى مستويات أعلى ومواهب تتمتع بقدرات التفكير المركب والتعرف على الأنماط.

– توسع مهام الرؤساء التنفيذيين لتقنية المعلومات – تشهد المستويات العليا من الشركات تغييرات جوهرية أيضاً، مع تغير المهام المرتبطة بمنصب الرئيس التنفيذي لتقنية المعلومات. أصبح شاغلو هذا المنصب اليوم قادرين على دفع عجلة الابتكار الواسع في مؤسساتهم، والجمع بين الجهات المعنية في مختلف أجزائها. سيمتلك الرؤساء التنفيذيون لتقنية المعلومات مجموعة واسعة من الأدوات الإبداعية التي ستساعدهم على الإسهام في تعزيز المرونة والابتكار في مؤسساتهم، وتوسيع الربحية فيها، وذلك من خلال نشاطات متعددة مثل التعهيد الجماعي والاجتماعات الموسعة لخبراء البرمجيات والتفكير التصميمي والقصص البصرية.

– ميزانيات البيانات الضخمة تطرح العديد من التساؤلات الهامة – مع تعزيز قدراتها في مجال البيانات الضخمة، تلاحظ العديد من المؤسسات أن النتائج الإيجابية لهذه البيانات لا تظهر بالسرعة المتوقعة. ومن أجل تجنب ردود الفعل السلبية للمشترين، حول الاستثمار في تقنيات مكلفة وتوظيف فرق عمل لها، لابد من الوصول إلى فهم معمق وواسع ويشمل المؤسسة بأكملها لمسألة توظيف التحليلات المتقدمة في عملية اتخاذ القرارات الهامة.

– الاهتمام الكبير بالتوجهات الشخصية – يمثل هذا الاهتمام الوجه الجديد لخدمة العملاء في عالم اليوم، حيث أن التحليلات المتقدمة ستعمل على تعزيز قدرة المؤسسات في الوصول إلى فهم شامل وغير مسبوق لعملائها وتوجهاتهم الشخصية. كما أن هذا الفهم سيسهم في إحداث تحول هام في السوق من التوجه نحو المجموعات السكانية الكبرى، إلى العلاقة الشخصية المباشرة مع العملاء.

البنك الدولي يخفض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في 2016

أشار تقرير صادر من البنك الدولي ، أنه خفض توقعاته للنمو العالمي في عام 2016 إلى 2.9 في المئة قائلا إن ضعف النمو في الأسواق الناشئة الرئيسية سيؤثر على النمو العالمي هذا العام.

وقال البنك الذي يتخذ من واشنطن مقرا له في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية إن الاقتصاد العالمي سينمو بنسبة 2.9 في المئة في عام 2016 ما يقل بمعدل 0.4 نقطة مئوية عن توقعاته التي أصدرها في يونيو عام 2015، لكن أعلى من معدل نمو قدره 2.4 في المئة في 2015.

وأوضح بيان البنك الدولي، أنه من المتوقع أن تحقق البلدان النامية نموا بنسبة 4.8 في المئة في 2016 وهو أقل مما أشارت إليه تنبؤات سابقة ولكنه أعلى من المستوى المتدني بعد الأزمة والبالغ 4.3 في المئة في السنة المنتهية لتوها. ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2.1 في المئة هذا العام، ما يقل أيضا عن توقعات البنك في يونيو.

وقال كوشيك باسو، نائب رئيس البنك الدولي ورئيس الخبراء الاقتصاديين، إن « آفاق

البنك الدولي

يناير الاقتصادية العالمية تخبرنا بانه إذا كانت 2015 سنة مخيبة للآمال للاقتصاد العالمي، فإن 2016 ستكون سنة محفوفة بالمخاطر».

وأشار إلى مخاطر تكتنف الآفاق المستقبلية للنمو في الدول الصاعدة والنامية على نحو متزايد بما في ذلك تباطؤ النمو والضغوط المالية الناجمة عن دورة تضييق الائتمان لبنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وضعف أسعار السلع واشتداد التوترات الجيوسياسية.

وتوقع التقرير أن تستمر حالة الكساد في روسيا والبرازيل في 2016، فيما تنبأ للصين نموا بمعدل 6.7 في المئة في 2016 و6.5 في المئة في 2017 ، أي أقل من توقعاته 6.9 في المئة في 2015.

وفي عام 2016، سيعتمد النمو العالمي ولا سيما نمو الأسواق الناشئة على استمرار الزخم في الدول مرتفعة الدخل واستقرار أسعار السلع وانتقال الصين تدريجيا باتجاه نمط نمو يعتمد أكثر على الاستهلاك والخدمات.

وقال أيهان كوسي مدير مجموعة الآفاق الاقتصادية للتنمية التابعة للبنك الدولي «إن تباطؤ معدلات النمو في الأسواق المتقدمة سيُعوّض جزئيا فقط عن مخاطر استمرار الضعف في بلدان الأسواق الصاعدة الرئيسية. وفضلا عن ذلك، فإن خطر حدوث فوضى اقتصادية في ظل ظروف جديدة تتسم بارتفاع تكاليف الاقتراض ما زال ماثلا».

مخزونات البنزين ترتفع لأعلى مستوياتها منذ 1993

أظهرت بيانات من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ، أن مخزونات البنزين سجلت أكبر ارتفاع لها منذ عام 1993.

وارتفعت مخزونات البنزين 10.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من يناير الجاري بزيادة قدرها 2.3 مليون برميل عن المتوقع.

وأشارت البيانات إلى أن هبوط الطلب على وقود السيارات بواقع 1.2 مليون برميل قابله تراجع طفيف في معدل تشغيل المصافي.

وبقيت واردات البنزين مستقرة بشكل كبير في الأسبوع الماضي.

وتراجع معدل تشغيل المصافي النطقية 0.1 نقطة مئوية إلى 92.5 في المئة من طاقتها بحسب البيانات.

وأشارت بيانات إدارة معلومات الطاقة إلى أن حجم استهلاك المصافي للخام انخفض بواقع 65 الف برميل يوميا.

وهبطت مخزونات النفط الخام 5.1 مليون برميل في الأسبوع الماضي مع هبوط الواردات 382 الف برميل يوميا.

وقالت الإدارة إن مخزونات نواتج التقطير التي تشمل وقود الديزل وزيت التدفئة زادت 6.3 مليون برميل مقابل توقعات بزيادة تبلغ مليوني برميل.

مجلس إدارة «الرمز كوربوريشن» يعقد اجتماعه الأول .. اليوم

جانب من الاجتماع

عقد مجلس إدارة «الرمز كوربوريشن» دبي للتطوير سابقا، اجتماعه الأول اليوم (الأربعاء 2016/01/06). وتم خلاله إتخاذ القرارات التالية:

تم إنتخاب السادة:

خليفة محمد الكندي – رئيس لمجلس الإدارة

ظافر سحمي الأحمايي – نائب رئيس لمجلس الإدارة

تم تعيين فادي كمال مقرراً لمجلس الإدارة.

تم إرجاء تعيين الرئيس التنفيذي للإجتماع القادم.

تم الموافقة على تعيين احدى أكبر شركات التقييم (Big4) للتقييم شركة الرمز كابيتال وعرض نتائج التقييم والية الاستحواذ المقترحة على الجمعية العامة للموافقة.

تم انتخاب وتعيين أعضاء لجنة التدقيق.

تم انتخاب وتعيين أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت.

تم تعيين المسؤول عن إدارة الرقابة الداخلية وقسم الإمتثال.

تمت الموافقة على نقل المقر الرئيسي للشركة الى فندق فيرمونت في شارع الشيخ زايد.

واختتم الاجتماع رئيس مجلس الادارة بخالص تمنياته للشركة بالتوفيق والنجاح.

«جلف كابيتال» تجمع 175 مليون دولار من صندوق ائتمان

قالت جلف كابيتال، وهي إحدى شركات الاستثمار البديل في منطقة الشرق الأوسط، انها جمعت 175 مليون دولار أميركي (644 مليون درهم) للإغلاق الأول لثاني صناديقها للائتمان وفروض الميزانين «جي سي كريديت اوبرتيونيتيز فند».

ويستهدف الصندوق، وفقا لبيان صادر عن الشركة تسجيل إغلاق نهائي يبلغ 250 مليون دولار اميركي (925 مليون درهم) مع حد اعلى يبلغ 300 مليون دولار اميركي (1.11 مليار درهم).

وقال الرئيس التنفيذي لشركة جلف كابيتال، كريم الصلح «بهذا الإغلاق الأخير، تدخل "جلف كابيتال" عام 2016 بتمويل ممتاز من خلال عشرة صناديق وأدوات استثمار في مختلف أقسامها المخصصة للائتمان والملكية الخاصة والتطوير العقاري.

وأضاف قائلا «ستقوم إدارة «جلف كريديت بارتنرز»، بالاستثمار في شركات تولد إيرادات تصل إلى ما بين 25 مليون دولار أميركي و250 مليون دولار أميركي وتعمل في قطاعات نمو تتسم بكونها غير دورية».

ومن جانبه، قال وليد شريف، مدير عام ورئيس «جلف كريديت بارتنرز»: «إن سوق الشركات المتوسطة الحجم لا زال يواجه تحديات تمويلية في منطقة يلعب فيها قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نمو واستقرار الاقتصاد».

وقال: «تستطيع صناديقنا أن تسد هذا النقص في السوق وأن توفر رأس مال للنمو وتمويل لعمليات التملك ولعمليات الشراء بواسطة مجموعة أدوات متنوعة للمديونية، بما في ذلك تمويل قروض الميزانين والأسهم الممتازة وسندات القروض القابلة للتحويل والدين الممتاز للشركات العاملة في الشرق الأوسط وجنوب الصحراء الإفريقية».

وأضاف انه من المتوقع أن يجري الصندوق الجديد ما بين 10 و12 استثمارا بقيمة تتراوح ما بين 15 و30 مليون دولار أميركي لكل استثمار طوال فترة استمرار الصندوق البالغة 10 سنوات وأن يولد دخلا ماليا عاليا وعوائد كلية كبيرة.

ومول صندق «جلف كريديت أوبرتيونيتيز فند I» ثمانية شركات تابعة لمحفظة «جلف كابيتال» الائتمانية في قطاعات الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والنفط والغاز وإدارة المخاطر وإدارة المنشآت وكذلك قطاع الاتصالات.

وتساهم «جلف كابيتال» في رأس المال الأولي لصندوق الائتمان الجديد، حيث ستصبح الشريك المحدود الأكبر فيه بغرض تنسيق مصالح مساهمي ومديري صناديق الشركة مع مصالح المستثمرين من المؤسسات والذين يمثلون بعض أبرز وأكبر الصناديق السيادية وشركات التأمين والمؤسسات والمؤسسات المالية العالمية.

تمديد عقد إدارة «زين» لـ «تاتش» في لبنان

قالت شركة الاتصالات المتنقلة (زين ZAIN)، المدرجة ببورصة الكويت، انه قد تم تمديد عقد إدارة شركة تاتش – بإدارة زين في لبنان لمدة شهر واحد وذلك بداية من 1 يناير 2016 وحتى 31 يناير 2016.

والجدير بالذكر، ان «زين» هي العلامة التجارية لمجموعة الاتصالات المتنقلة في كل البلدان التي تدير فيها عملياتها باستثناء لبنان، حيث تزاول الشركة أعمالها بموجب عقد إدارة تحت اسم « تاتش – بإدارة زين».

وتعمل المجموعة في شراء وتوريد وتركيب وإدارة وصيانة اجهزة ومعدات الهاتف النقال واجهزة النداء الآلي.الاستثمار في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

وتراجع سهم «زين» خلال تعاملات أمس ببورصة الكويت 1.43 في المئة بإقفاله عند مستوى سعري 345 فلوس بخسائر بلغت 5 فلوس.

«تنظيف» توقع عقداً مع «الصحة» بقيمة 517 ألف دينار

قالت الشركة الوطنية للتنظيف (CLEANING)، المُدرجة ببورصة الكويت، إنه تم استدعاؤها للتعاقد مع وزارة الصحة بمبلغ 516.84 الف دينار.

وأوضحت «الشركة» في بيان للسوق ، أن الاستدعاء للتعاقد جاء لتنفيذ أمر تشغيل وصيانة إدارة محرقة كبد 1 من العقد لمدة ثلاثين شهراً.

وأضافت «الشركة» أن الأرباح الناتجة عن التنفيذ 1 في المئة قابلة للزيادة أو النقصان تبعا لظروف التشغيل والسوق.

وكانت الشركة قد أعلنت الثلاثاء الماضي الشركات التابعة والمملوكة لها بنسبة 100 في المئة، حازت أقل الأسعار في مناقصة بجمهورية الهند بمبلغ قدره 507.07 الف دينار تقريبا.

وتراجع سهم الشركة بحلول الساعة 12:20 مساءً من تعاملات أمس الخميس 5 في المئة لينزل عند مستوى سعري 38 فلسا.